

سوسيولوجيا الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية ضمن قطاع الأمن المجتمعي

أمحمدي فاطمة

طالبة دكتوراه- كلية العلوم السياسية -

جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 03

Abstract:

Is the subject of immigration fertile ground for various humanitarian studies that require the attention of a researcher in the field of human sciences, particularly political science in general and Security Studies, especially. When accompanied by reflections from the various problems that leave an impact in their communities and in the immigrant and indigenous communities who migrated.

The phenomenon of illegal immigration are among the most new threats and renewable in the current century, And more problems that hinder the achievement of societal security in many countries. This phenomenon has gained population migration and clear interest in social and political studies both because it has affected and will continue to affect large numbers of people, Straighten it has many of the studies that addressed through the study of the social, economic and psychological security of migrant affairs and the consequent emergence of many of the problems suffered by immigrants or the extent of their adaptation to the new social life, And the problems faced by the large numbers of people in the world inside or outside their country of origin, but clear signs of the importance of this subject in sociological studies.

This article aims to provide a vision of the phenomenon of illegal immigration within the analytical study as part of a community security sector research in the causes and consequences socially and connect it to the problem of integration of Muslims in Europe.

Key words: illegal immigration, societal security, integration of Muslims in Europe.

ملخص:

يمثل موضوع الهجرة موضوعا خصباً للدراسات الإنسانية المختلفة التي تستدعي اهتمام الباحث في مجال العلوم الإنسانية ولاسيما علم السياسة عموماً والدراسات الأمنية خصوصاً، لما يرافقهما من انعكاسات ومشكلات مختلفة تترك آثارها في المهاجرين وفي مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات التي هاجروا إليها.

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أكثر التهديدات الجديدة والمتجددة في القرن الحالي، وأكثر المشاكل التي تعرقل تحقيق الأمن المجتمعي في الكثير من الدول. لهذا اكتسبت ظاهرة الهجرة السكانية اهتماماً واضحاً في الدراسات الاجتماعية والسياسية على حد سواء لأنها أثرت وستستمر في التأثير على أعداد كبيرة من البشر، وقد افرد لها العديد من الدراسات التي تناولتها من خلال دراسة شؤون المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والأمنية وما ينتج ذلك من ظهور العديد من المشكلات التي تعرض لها المهاجرون أو مدى تكيفهم للحياة الاجتماعية الجديدة، وما المشكلات التي تتعرض لها أعداد كبيرة من البشر في العالم داخل أو خارج موطنهم الأصلي إلا دلائل واضحة على أهمية هذا الموضوع في الدراسات السوسولوجية.

يهدف هذا المقال الى تقديم تصور حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن دراسة تحليلية في إطار قطاع الأمن المجتمعي بالبحث في الأسباب والنتائج اجتماعياً وربط ذلك بمشكلة اندماج المسلمين في أوروبا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن المجتمعي، اندماج المسلمين في أوروبا.

مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية سمة ملازمة للقرن الحالي وتهديداتها لجديدة منها والمتجددة. فمن الناحية الاجتماعية انعكست الهجرة غير الشرعية على المجتمعات سواء المهاجر منها أو المهاجر إليها. وبهذا أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية موضوع ذا اهتمام أكاديمي كبير خاصة عند أولئك المهتمين بمواضيع الأمن عامة وموضوع الأمن المجتمعي خصوصا. الهجرة غير الشرعية نسق معرفي ضمن منظومة من المفاهيم الأمنية أثرت على المجتمعات وجب البحث في أسبابها ونتائجها والبحث عن حلول لها. لتتصدر هذه الظاهرة الأبحاث والوطنية لأنها تربط عدة حقول ببعضها (السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا)، فانتقال المهاجرين من مكان لآخر يمس الجانب الجغرافي ومن ثم يؤثر ويتأثر بالاقتصاد وينعكس على المجتمع. ولعل دراسة الهجرة غير الشرعية وفق مقاربة سوسيولوجية من منظور الأمن المجتمع ذو أهمية كبيرة لما لغياب هذا الأخير من انعكاسات سلبية على حياة الأفراد مما يجعلهم يهاجرون أراضيهم بأي طريقة كانت وبأي ثمن. وتهدف المقالة الى تسليط الضوء على الجانب الأكاديمي والمفاهيمي للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المجتمعات، وذلك بمحاولة تقريبا لظاهرة من نموذج المسلمين في أوروبا وحالة اندماجهم والصعوبات التي تواجههم وتأثيرهم بدورهم على المجتمع الأوروبي.

الإشكالية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية عن انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى مكان بطرق غير شرعية وتطرح عدة إشكالات تبعاً لعدة متغيرات وبهذا تعالج الإشكالية ضمن لشروط التي يمكن أن يتوفر عليها الأمن المجتمعي للحد من الظاهرة وعليه يتم تحديد السؤال المركزي التالي: **كيف يمكن لغياب الأمن المجتمعي أن يؤدي إلى تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟** ولمعالجة هذه الإشكالية نحاول أن نبحث في مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

إعطاء تعريف للهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي؟
أي المقاربات النظرية التي تفسر ظاهرة الهجرة غير الشرعية اجتماعيا؟
فيما تمثل الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية من الناحية الاجتماعي؟
كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على اندماج المسلمين في أوروبا؟

المحور الأول: ضبط اتيمولوجي للهجرة، الهجرة غير الشرعية، الأمن المجتمعي

1. **مفهوم الهجرة:** تعرف الهجرة في اللغة العربية من الفعل هجر، ويعني الهجر ضد الوصل، هجره يهجره هجرا وهجرانا ويقال: هجرت الشيء هجرا أي تركته واغفلته. والهجرة تعني الخروج من أرض الى أرض¹ والهجرة السكانية هي انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو موطنهم الى بلد اخر أو منطقة اخرى.
وقد حاولت الهيئة الدولية للهجرة وضع تعاريف دقيقة لمصطلح الهجرة حتى يمكن المقارنة بين الهجرة للداخل والهجرة للخارج.

ويعتقد ابن خلدون بان هناك اسباب للهجرة منها السبب الديني مثل هجرة المسلمين مع الرسول صلى الله عليه وسلم، ويضيف اسباب اخرى بقوله " اعلم ان اختلاف الاجيال في احوالهم انما هو باختلاف دخلهم من المعاش فإن اجتماعهم انما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي"² وهنا يضيف ابن خلدون سبب اخر للهجرة الا وهو العامل الاقتصادي الذي يدفع الناس للتجمع في اماكن محددة لكسب العيش أو الاكتفاء بمستلزمات بسيطة للحياة.

ويعتقد الكثير من الباحثين والعلماء من أمثال جيلفر جنسون وديفيد هير على أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديا الى المناطق أو الدول الغنية. إذ يتمتع المهاجرون بفرص عمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهجر بدوافع دينية أو سياسية.³

ومن بين تعريف الهجرة أنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة الى اخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تغير في مكان الإقامة⁴

الهجرة تغيير مكان الإقامة الاعتيادي الى مكان اخر جديد فهي تعني التغير في المحيط الى جانب التغير في وحدة السكن. وهي بهذا المعنى ظاهرة يمارسها الافراد والجماعات الا انه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها الحكومات والمجتمعات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية⁵

وتعرف في قاموس الجغرافيا بأنها " انتقال الانسان من مكان يدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة الى آخر يدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يتجاوز الانتقال حدودا ادارية أو سياسية. والهجرة هي التغير الدائم أو الشبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة مؤثرة بذلك على عدد السكان شأنها شأن حركة السكان الطبيعية. والمهاجر هو الشخص الذي يغير مقر سكناه المعتاد لفترة زمنية معقولة عابرا حدود ادارية داخل الدولة الواحدة أو حدودا سياسية من دولة لأخرى⁶

2. مفهوم الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية، أو البحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وتكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد الى غير شرعية، و، وما يعرف بالإقامة غير الشرعية.

تتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة.

ظاهرة الهجرة السرية ه باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت الظاهرة بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل - المراقبة الهشة للحدود- النزاعات العرقية - النزوح القسري. هذه الظاهرة الجديدة دفعت الناس الى البحث عن حياة أفضل في بلدان أجنبية، وحفزت أنواعا مختلفة من الهجرة، فظهرت تنظيمات وعصابات اجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

إن شبكة الهجرة السرية هي جمعية مهيكله لعصابة الأشرار، عادة ما تكون مندرجة وأحيانا مقطوعة فيما بينها، تقوم بتنظيم وتسهيل استدراج وتوجيه مهاجرا أو عدة مهاجرين سريين من بلد الى آخر، غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية، وأحيانا مقابل قيم أخرى⁷

الهجرة غير الشرعية هي انتقال الأفراد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً⁸

تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي، ودول المشرق العربي أو المغرب العربي، وهي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية، بتأشيرات مزورة أو الذهاب للسياحة دون رجعة أو لتحقيق طموحات شخصية، أو لاكتشاف العالم الآخر.

ومن ناحية الدلالية تتعدد الهجرة غير الشرعية بين الهجرة السرية والهجرة غير القانونية والهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات تترتب عنها الظاهرة والتي تعني " انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً".

إذن الهجرة غير الشرعية تعني دخول المهاجرين الى بلاد أخرى دون تأشيرات أو ادونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية وخاصة الصناعية التي تتوفر بها فرص العمل⁹ وهناك تعريف خاص بالمهاجرين غير الشرعيين: " وهم المهاجرين الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدين بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب¹⁰

عموماً يمكن تعريف الهجرة على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظر الصعوبة السفر وصعوبة الهجرة غير

الشرعية حيث تعددت إجراءات السفر أصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة¹¹

وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد¹²

ومنه من يعرف الهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو غير مرخص له بالإقامة فيها بالتسلل الى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول الى الدولة عبر منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة. وغالبا ما تكون الهجرة غير الشرعية جماعية أو نادرا ما تكون فردية¹³

يعد حق التنقل من حقوق الانسان المهمة لما يحققه من منافع عدة، لكن ليست على إطلاقها، فلا ان تقيد بعض القيود، التي تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية فلا يترك صاحب حق يتصف من غير ضوابط لأنه قد يضر بحقوق غيره من الناس، كما لا يجب ان يستغل الانسان حقه على وجه غير مشروع، لذا قد توضع قيود على استعمال الانسان حقه للتنقل من اجل مصلحته والصالح العام على حد سواء¹⁴ وأمام العوائق التي يجدها الشخص تعترض طريقه نحو التنقل بغرض الهجرة الدولية شرعية فانه يلجأ الى الطرق غير الشرعية، فالغاية تبرر الوسيلة عنده فتصبح بذلك هجرة غير شرعية.

وبهذا يتم تعريف الهجرة غير الشرعية وفق تعريفين الأول يتعرض بالجانبي القانوني والثاني من وجهة نظر علم

الاجتماع باعتبار المقال يتحدث عن سوسيوولوجيا الهجرة غير الشرعية.

التعريف القانوني: الهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدولة المستقبلية، فالأجنبي لا يملك حق الدخول الى أي بلد إلا وفقا للقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيام جميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة لتكون عملية انتقاله شرعية وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أيا كانت الوسائل المستعملة في ذلك، سواء بتزوير الوثائق أو غيرها سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا، ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية الجمركية¹⁵

وبما أن الدول لا تسمح لأي كان بالحصول على موافقتها بالدخول الى أراضيها، فإن الراغب في الهجرة يلجأ الى الطرق غير الشرعية لتحقيق رغبة في الانتقال والسبب في اللجوء الى هذه الطريقة التشديد في الحصول على تأشيرة الهجرة. واستنتاجا مما سبق إن للهجرة غير الشرعية ثلاث أركان: هي الركن الشرعي، المادي والمعنوي. وعموما الهجرة غير الشرعية جريمة وطنية لما تتضمنه من خرق قوانين والأنظمة الوطنية وجريمة منظمة عابرة للحدود لعدم اقتصرها على دولة واحدة، بل امتداد أثرها الى الدول الأخرى المستقبلية للهجرة.

تعريف علم الاجتماع: إن الهجرة غير الشرعية تندرج ضمن التهديدات عابرة للحدود والتي يتداخل فيها امن الأفراد والدولة والمجتمع وذلك نتيجة الأوضاع التي يعيشها المهاجرين في مجتمعاتهم خاصة الاستبعاد بكل أشكاله الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي.

تعريف المنظمة العالمية للعمل: تعرف المادة الثانية من الاتفاقية رقم 143 للمنظمة العالمية للعمل للهجرة غير الشرعية: " بأنها هذه الأخيرة حيث يكون المهاجر خلال سفره أو عند وصوله أو خلال إقامته أو عمله في شروط تتنافى والاتفاقيات الدولية والإقليمية أو تتنافى والتشريع الوطني، إذن هناك ثلاث حالات يكون المهاجر في حالة غير شرعية: العبور، الإقامة بمعناها الواسع، ممارسة نشاط في الدولة المستقبلية إن الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر منها هي: خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير شرعية سواء من المنافذ المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع لكن بطريقة غير شرعية مثل استخدام وثيقة مزورة أو خروجه متخفيا.

بينما من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها هي: وصول المهاجر الى حدود أراضيها البرية أو البحرية أو الجوية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، مهما كان غرضه طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، ويشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفا¹⁶ وهكذا يختلف مفهوم الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر منها الفرد، عن وجهة نظر الدولة المهاجر إليها وتلك احد جوانب المشكلة.

2. مفهوم الامن المجتمعي:

أ. لمحة عن تطور مفهوم الأمن: يعتبر موضوع الأمن في العلاقات الدولية أحد أكثر المواضيع المثيرة للنقاش باعتباره ملازمة لإنسان منذ القدم، الشيء الذي أدى إلى اعتبار اختلاف وجهات النظر حول مفهومه من جهة ومستوياته من جهة ثانية. ويمكن اعتبار الامن من بين اهم محددات التي تحكم سلوك الفرد والجماعات وحتى الوحدات السياسية، إذا أن سعي الإنسان -الفرد - الدائم الى البحث عن الأمن هو الذي أدى الى تكوين تجمعات بشرية أو مجتمعات.

وفي إطار استعمال مصطلح الأمن نجد كثيرا الحديث عن امن الافراد (الأمن الإنساني) والأمن القومي (امن الدولة)

والامن المجتمعي (أمن المجتمعات)

على الرغم من الاستخدامات المتعددة والمتنوعة لمفرد الامن والتي تبدو كشيء وأساس ضروري لراحة وطمأنينة الانسان بالمعنى الواسع، إلا أن معظم المهتمين بحقل الأمن والدراسات الأمنية يتفقون على أن الأمن مفهوم مثير للجدل إذ يصعب تحديد مفهوم واحد وشامل للأمن سواء للفرد أو للدولة أو للعالم. والمتتبع لتطور مفهوم الأمن يجد أنه مر بعدة مراحل بدأ بالمفهوم التقليدي ومن ثم مرحلة مفهوم الأمن في العصر النووي (مرحلة الحرب الباردة) ومن ثم الأمن الانساني أي انتقل مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الاهداف.

ب. تعريف الأمن المجتمعي: تعتبر نهاية الحرب الباردة مرحلة مهمة حيث شهد العالم تحولات عميقة أفرزت تهديدات أمنية جديدة وخطيرة، كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وهكذا انتقل الصراع من دولي الى صراع داخلي على اثر هذه التغيرات برز مفهوم الأمن المجتمعي في اطار الدراسات الأمنية والذي يعني تحديد شكل الذي تتهدد فيه مكونات المجتمع بشكل الذي يدفعه الى صدام داخلي وذلك يعرف الأمن المجتمعي بأنه قدرة مجتمع ما الثبات على سيماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية حسب أولي واييفر. فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء سلطة اقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الاقليم فإن ذلك يؤدي الى ما يسميه باري بوزان بالمأزق الأمني المجتمعي، إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس الاستنفاد موارد معينة (كمخصصات الحكومة) الى السعي لإزالة الطرف الأخر من الوجود. يعد غياب الأمن المجتمعي بفعل عدة عوامل أهمها العولمة وكذا استبدال الأنظمة الحاكمة،.. بحيث اصبحت المجتمعات العربية خصوصا عاجزة عن الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة، وبهذا أصبح تطورها لا يتم في ظروف مقبولة وبالتالي ازدادت ظاهرة الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية.

المحور الثاني: قراءة سوسيولوجية في الاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

نظرا لتركيز المقال على الجانب السوسيولوجي الاجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعي فإنه يتم التركيز على النظريات التي تفسر هذه الظاهرة من الجانب الاجتماعي ويتم التطرق لها كآتي:

تصنف الهجرة غير الشرعية حسب طبيعتها القانونية بأنها جريمة يعاقب عليها القانون. ويخول المشرع المؤسسات المتخصصة الصلاحيات الواسعة لمحاربة هذه الظاهرة بكل الوسائل المشروعة. وينتظر الاتجاه الاجتماعي الى الهجرة غير الشرعية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع¹⁷ ويكتسي هذا المفهوم بعدين اساسيين:

- **البعد الأول:** يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة غير الشرعية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية. وفي هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة غير الشرعية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل: الحراك الاجتماعي، الصراع الثقافي، نظام التدرج الاجتماعي، الاستبعاد الاجتماعي، العوامل الاقتصادية، السياسية، كثافة السكان، عمليات توزيع الثروة، الدخل، العمل، غيرها،...

- **البعد الثاني:** يربط بين الهجرة غير الشرعية والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي. والحقيقة أن تفسير سلوك الهجرة غير الشرعية لا يخرج عن إطار النظريات الاجتماعية الأساسية في علم الاجتماع وهي النظرية الوظيفية والماركسية واخيرا التفاعلية الرمزية.

1. الاتجاه الوظيفي:

- وبالبحث في دراسة الهجرة غير الشرعية من منطلق المنهج الوظيفي تقوم على أساس أنها:
- الاتجاه الاجتماعي: سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع، فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي، فيقضي الى تمزيق العلاقات الأمنية الاجتماعية.
 - اخفاق في النظم الاجتماعية المختلفة من حيث تشريد الافراد المجتمع، المعايير والقيم التي يربعاها المجتمع.
 - فشل الأفراد المجتمع في استيعاب معايير القائمة على التضامن والساند الاجتماعيين، لذلك يؤكد أنصار المنهج الوظيفي على الضرورة توقيع العقاب على مثل هذا النوع من السلوك مع ضرورة اتباع طرق العلاج والاصلاح.

2. الاتجاه الماركسي:

وحسب الاتجاه الماركسي أو الصراعى فإن الهجرة غير الشرعية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل لثروة في المجتمع مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة والذين لا يملكون ذلك. ويشهد العصر الحالي نظاما عالميا يقوده الثراء الفاحش، ويلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرياء الجدد فاختلفت توازنات التنمية، وارتفعت معدلات البطالة في ادول كلها (الغنية والفقيرة على حد سواء)، وظهر الفقر، واشتدت حدة المعاناة، وأصبح الوضع لا يطاق، فبدأ الصراع واضحا بين الطبقات، مما دفع البعض الى البحث عن منافذ الهجرة غير الشرعية.

3. الاتجاه التفاعلي الرمزي:

ويعد عالم الاجتماع الأمريكي " إدوارد ليموت " أبرز من يمثل الاتجاه التفاعلي الرمزي أو التأثير الاجتماعي المتبادل، حيث يرى أن الانحراف في السلوك بصفة عامة هو نتيجة صراع ثقافي ظهر في نظم المجتمع، وعليه يمكن القول إن الهجرة غير الشرعية تحدث تبعا لثلاث أبعاد:

- **البعد الفردي:** يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفع الى سلوك الهجرة غير الشرعية.
- **البعد الاجتماعي:** يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة غير الشرعية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات والبناء والزراعة وبصفة عامة المهن الهامشية. لذل غير الشرعية جريمة يعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية، أو الاشخاص المساعدين، سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور الى الدول، أو ايواء الأشخاص المهريين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم وتغيير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها¹⁸
- **البعد الظرفي:** ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض أفراد الى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير الحكيم واختيار السلوك السليم. والهجرة غير الشرعية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ رحلة الاغتراب. والإحساس بالعزلة والقهر في الثقافة المحلية، وتتطلق بمحاولات بالعقاب ومن جهة أخرى عصابات متخصصة تثيرا لعنف الاجتماعي)، تتخلل الرحلة تبادل مشاعر الحقد والكراهية والعدوانية بين الأطراف المشاركة فيها، وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف والإجرام على المهاجر غير الشرعي. وفي هذه المرحلة جميع الاحتمالات تكون واردة.
- إن ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية مرده وصمة الانحراف التي أضفاها المجتمع على المهاجر اللاشرعي. وما يزيد الأمر تعقيدا هو الزج بهذا " المنحرف " الى المؤسسات العقابية ووضعه في قاعات تلتهب بنيران التسلط والقهر والاجرام بكل أشكاله.

وعموما يمكن ايضا تصنيف النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية الى ثلاث مدارس كالاتي وذلك تبعا لتهديدات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث هناك ثلاث مدارس عمدت الى تفسير الهجرة غير الشرعية وهي: مدرسة كوينهاغن، مدرسة باريس، مدرسة التبعية.

4. مدارس الحديثة لتفسير الهجرة غير الشرعية:

أ. مدرسة كوينهاغن:

لقد أدخلت مدرسة كوينهاغن أفكار جديدة منها الأمننة والأمن المجتمعي أو الاجتماعي الذي يتضمن: الهوية، القيم، الهجرة. فالهوية أصبحت من مواضيع الأمن وذلك بتأمين هوية الجماعة من المخاطر والتهديدات، بإدخالها ضمن مفهوم الأمن. بحيث ان المهاجرين غير الشرعيين يشكلون تهديدا على أمن المجتمعات التي يهاجرون إليها وانتشار عدة مخاطر بها مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات¹⁹

هذا من جهة وبالمقابل ان المهاجرين غير الشرعيين هاجروا نتيجة الظلم الهويات في مجتمعاتهم من تهيمش واضطهاد واستبعاد... وبهذا مدرسة كوينهاغن وعبر باحثيها الذين ادخلوا الأمن المجتمعي كأحد قطاعات الأمن وأيضا لفت الانتباه لمدى أهمية تأثير التهديدات المجتمعية على الأمن القومي للدولة ككل.

ب. مدرسة باريس:

إن الطبيعة المتجددة والمتغيرة للتهديدات أدت الى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي تؤدي دور فعال في المهام الأمنية هذه المهن تشمل الشرطة الحضارية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس، تكنولوجيا المعلومات... كما يؤكد " د. بيغو " كأحد الباحثين في إطار مدرسة باريس أنه يؤدي بروز وتعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية الى محاولتها احتكار " الحقيقة " حول الخطر والقلق، إذن التهديد او الخطر هو ما تعتبره هذه الأجهزة أو بوجه آخر ما ترصده تقنيات الحماية.

وكما يرى JufHusnans إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة الى أوروبا تجعل الحياة مهددة وائل منا سياسيا أو اجتماعيا وثقافيا²⁰ وبهذا ترى مدرسة باريس أنه لمواجهة هذه المخاطر فإنها ترجع لمدى استجابة التقنيات الحماية المتطورة والمتزامنة مع تطور وسائل الإعلام والمعلومات وكذا تطور تكنولوجيا نتيجة العولمة والتي هي بنفس الوقت بفضل الثورة المعلوماتية والعولمة كانت آليات جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين.

ج. مدرسة التبعية:

إن تطور الرأسمالية أدى الى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة أو متطورة ودول محيطة متخلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز. هذه النظرية تعتبر ان الهجرة هي شكل من أشكال استغلال الدول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.

وتفسر مدرسة التبعية الهجرة غير الشرعية تبعا لتطورات التي عرفها تطورا لنظام الرأسمالي، حيث يرى ايضا أنصار هذه المدرسة ان كثافة حركات الهجرة غير الشرعية تعود الى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واخترق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر، هذا بالنسبة للهجرة غير الشرعية فيبعدها لاقتصادي، أما بعدها لاجتماعي فيرى باري بوزان أن العلاقة بين دول المركز (الغرب) والمحيط (الجنوب) وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية، ويرجع أصحاب النظرية البنيوية هذه هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة²¹ وما ينتج عنه من عنف بنيوي كما يرى ذلك " يوهان

غالتون " بحيث يشير هذا المفهوم الى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية المؤسسات مجتمع معين بشك ليمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية العنصرية أو الطبقية القومية²² وهذا المفهوم هو مرادف لهيمنة المركز على المحيط. وعلى العموم بعد تنامي هذه الظاهرة وتزايدها دفع بالأفراد الى هجر مجتمعاتهم باي طرق كانت.

المحور الثالث: أسباب الهجرة غير الشرعية ضمن القطاع المجتمعي

1. الأمن المجتمعي كسبب للهجرة غير الشرعية: ان الأمن المجتمعي منصوص عليه في العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تحمي الحقوق المرتبطة به وهذا ما نجده في العهد الدولي الأول للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي للتنوع الثقافي في 2001. فهناك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي نصت عليه مجموعة مواد على مايلي: لقد تطرقت المادة 18 منه الى الحق في حرية الفكر والوجدان والدين دون أي إكراه أو قيود، والمادة 19 منه تناولت حرية التعبير، والمادة 20 تناولت يحضر بالقانون أي دعاية للحرب أو الدعوة للكرهية القومية او العنصرية الدينية تشكل تحريضا على العداوة أو التمييز أو العنف لأنها تزعزع استقرار المجتمع وتركيبته... وحثت المادة 27 منها لأقليات الاثنية واللغوية والدينية من تجاوزات الدولة، ولهم الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة والمجاهرة بدينهم واستخدام لغتهم²³ عموما يمكن القول أن التهديدات التي يتسبب فيها للأمن المجتمعي تدفع للهجرة غير الشرعية.
2. الاستبعاد الاجتماعي عامل دافع للهجرة غير الشرعية: يعبر الاستبعاد عن حالة تعيشها الجماعات الخارجية عن طاق المشاركة الرسمية: السياسية، الاقتصادية داخل أي مجتمع فهو بهذا المعنى يقصد به انتهاك حق بعض الافراد المجتمع في التمثيل السياسي الملائم وفي التمتع بمنافع المجتمع وثوراته وفي كبح حقهم في التعبير عن هويتهم الثقافية والدينية. كما يعبر الاستبعاد عن حالة من حالات غياب العدالة التي تنتج عن سياسات معلنة ومتسترة تميز بين أفراد المجتمع بناء على اختلافات عرقية أو دينية أو طائفية أو طبقية أو ثقافية أو الحالة الجهوية للأفراد²⁴ وينتج عن الاستبعاد الاجتماعي استبعاد مستمر وتدرجيا من المشاركة الكاملة في الموارد الاجتماعية القيمة والمادية التي تم إنتاجها وتوفيرها واستغلالها في المجتمع، من أجل استمرار الحياة وتنظيمها والمساهمة في تنمية المستقبل، ونستخلص من مفهوم الاستبعاد الاجتماعي أنه أحد الظروف أو جوهرها التي تساعد على خلق الأمن المجتمعي الذي بدوره يدفع بمكونات المجتمع أفرادا كانوا أو جماعات الى الهجرة بأي الطرق حتى غير الشرعية منها²⁵ وفي الحديث عن الاستبعاد الاجتماعي والسياسي وحتى الاقتصادي نجد ان كل الظروف أدت الى خيبة أمل وطنية التي أمت بشرائح واسعة من المجتمع ونخص بالذكر المجتمع العربي في ظل الحراك الذي عاش ظروف اجتماعية ميزتها مشاعر اليأس والاحباط والاعتراب والرغبة في الهجرة، فقد وجدت دراسة حديثة أن 70% من الشباب في العالم العربي يريد أن يتركوا المنطقة ويهاجروا إضافة الى غياب العدالة والمساواة واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء والاحساس بالظلم الاجتماعي أو انتهاك لكرامة الشعوب واستمرار المعاناة لدرجة أن أغلبية الناس في مجتمعات الحراك يصنفون بأشباه مواطنين، فالفرد عندما يستبعد ويحرم من حقوقه فهنا تتراجع تأديته لواجباته حتى تنعدم مما يخلق أزمة المواطنة. عموما خلفت سياسات الاستبعاد للفئات والجماعات غير المتمثلة تنامي أزمة المواطنة، بحيث تحولت المطالب الاجتماعية الى مطالب سياسية قد تجاوزت مطالب تحقيق العدالة والمساواة الى مطالب ذات صيغة استقلالية عن الدولة كما في

حالة أكراد العراق، والمسيحية في سوريا والسودان²⁶ وبعد انتشار ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في الوطن العربي وتزايد ضغطاته تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة ألائك الهاربين من كل الظروف القاسية.

المحور الرابع: علاقة الهجرة غير الشرعية بالأمن المجتمعي: مسلمو أوروبا بين اشكالية الاندماج والهوية.

ان الهجرة غير الشرعية تعتبر تهديدا للأمن المجتمعي للدول المستقبلية والمصدرة على حد سواء ويمكن تبيان آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي والتجانس الاجتماعي والهوية والاندماج الاجتماعي كالاتي:

- الهجرة غير الشرعية تغير من تركيبة المجتمع : نتيجة تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين فيا لبلدان المستقبلية ينشأ مجتمع جديد، وهو مزيج من القوميات المتواجدة داخل هذه المجتمعات. بحيث هذا يعتبر أول انعكاس للهجرة غير الشرعية على المجتمع.

- الهجرة غيرا لشرعية تهدد هوية الفرد وهوية الجماعة المهاجرة : ضمن إجراء أنماط الحياتية الجديدة يتأثر عدد كبير من المهاجرين بالسلوكيات الاجتماعية مما يهدد الاستقرار الاجتماعي للهوية الجماعية أو الفردية للمهاجرين.

- الهجرة غير الشرعية خطر على الانتماء والمواطنة: ان معاناة المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في المجتمع الجديد يسبب عدم شعورهم بالولاء والانتماء، مما يتسبب في زعزعة استقرار المجتمع نتيجة العزلة النفسية والاجتماعية التي تقودهم في بعض الأحيان الى الإجرام والانحراف²⁷

- الهجرة غير الشرعية والصراعات العرقية: إن علاقة التقارب والاختلاف العرقي بالصراع بين المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين الأصليين هي علاقة ارتباطية، بحيث ينتج سوء الفهم وعدم الثقة والعداء المتبادل²⁸

عموما أهم ما يلاحظ على انعكاسات الهجرة غير الشرعية من الجانب الاجتماعي أي وفق مقارنة سوسيولوجية هو مشكلة الاندماج الاجتماعي والهوية للمهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم وأيضا ينعكس ذلك سلبا على امن المجتمعات المستقبلية.

ولفهم كيف يشكل الاندماج الاجتماعي والهوية على مسلمو أوروبا كمثال توضيحي لانعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي نتعرض بداية لمفهوم الاندماج الاجتماعي ومن ثم نربط ذلك بحالة مسلمو أوروبا كالاتي:

1. تعريف الاندماج

أ. لغة: ورد في لسان العرب لأبن منظور فعل دمج، يدمج، دموجا وإدماج بمعنى دخل في الشيء واستحكم فيه²⁹

أما الاندماج مأخوذ من الفعل اندمج على وزن انفعول وهو يفيد الفاعل قيامه بالفعل نفسه أي أن عملية الاندماج لم تكن بدافع خارجي.

كما تتبنى الدلالة اللغوية لكلمة اندماج على مفهوميين، ولا يستقيم معناها إلا بتوفرهما، أو لا يكتمل أحدهما إلا بوجود الآخر.

وهذان المفهومان هما: الأول الدخول والثاني الاستحكام أو التجانس مع الكل كما جاء في القواميس الغربية. ومعناه أن الشيء لا يصبح مندمجا صحيحا وكليا في بنية ما، إلا إذا دخل في تلك البنية وتجانس مع باقي مكوناتها، واستحكم فيها عن طريق توثق الصلة مع كل البنية أو مع البنية كلها.³⁰

ويعود الأصل الايتمولوجي لمصطلح الاندماج الى اللغة اللاتينية القديمة أي في إشارة الى العمل أو تأثير ناجم عن عملية الدمج والاندماج.

ب. اصطلاحاً: الاندماج هو موقف اتجاه عمل خارجي وهو من جنس العمل الأصلي مثلاً الغرب يدعو لأخر لكي يندمج في حضارته ومجتمعه بحكم الغلبة فيها كما يدعوا للانخراط في قوانينه الاجتماعية.

ج. تعاريف أخرى للاندماج:

- من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي: يعني النظر الى الانسان كوحدة نفسية جسمية لا تتجزأ.
 - الاندماج الفيزيولوجي: وعبر عنه بالتكامل العضوي وهو تتناسق نشاطات عدة أعضاء لتأدية عمل معين.
 - الاندماج البيولوجي: وعبر عنه في علم النفس الاجتماعي بالتجاذبات والتفاعلات والميول بين مختلف أعضاء المجموعة بحيث تبدو هذه المجموعة في تكاملها وتتناسقها كوحدة تنافسية جسمية لا تتجزأ.³¹
 أما من الناحية السوسولوجية فيقصد بالاندماج السيرورة الأنتروبولوجية التي تمكن شخصا أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحول الى اعضاء في مجموعة أكبر وأوسع عبر تبني قيم نظامها الاجتماعي وقواعده، يستلزم الاندماج شرطين هما إرادة الانسان وسعيه الشخصي للاندماج والتكيف، أي التغيير الطوعي عن اندماجيته ثم القدرة الاندماجية لمجتمع عبر اختلاف الاشخاص وتمايزهم.

- الاندماج الاجتماعي: يتخذ مفهوم الاندماج الاجتماعي السيرورة التي تمكن الافراد من الانصهار في مجتمعاتهم أفقياً بتمثل قيمها وعاداتها وأنماط عيشها وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة.³² ومن هنا نستنتج أن هناك منهجية واضحة للتكامل بين المعنى السوسولوجي وتصوراته السياسية.
 أما عن مسلمو أوروبا واشكالية اندماجهم فقد اصبحت تشكل مجالا خصبا للأخذ والرد بين توجّهين: التوجه الأول: وهو من تبناه الدول الحاضنة للمسلمين عبر الكثير من القوانين والتشريعات. والتوجه الثاني: ويتبناه المسلمون أنفسهم، عب سلوكهم الذي ترضه الثقافة الدينية التي ينتمون إليها.

التوجهان يتصادمان عبر سؤال مطروح بقوته هو: هل يحق للمسلمين التمتع بحقوق المواطنة السياسية رغم رفضهم الصريح بعض الكتاب المعاصرين من ضرورة التفرقة داخل المجتمع الواحد بين المواطنة السياسية التي يخضع لها جميع الافراد في المجتمع عن الثقافة العامة التي يشار إليها أحيانا باسم الثقافة الرسمية المميزة لمجتمع الدولة ككل.³³

2. مسلمو أوروبا والاندماج: منذ عقد من الزمن كان كثير من المسلمين الذين يعيشون في أوروبا يستغم الأوروبي او مسلمي أوروبا. بينما غدا الان هذا الموضوع حديث الساعة عند اغلبية المسلمين الذين يعيشون في أوروبا. وتغيرت المسميات من الحديث عن "المسلمون في أوروبا" الى الحديث عن "مسلمو أوروبا".
 ولا شك أن لهذا التحول عند غالبية المسلمين أسباب متعددة، وهي أسباب متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض ويمكن أن نذكر من هذه الاسباب:

- تعمق التفاعل الطبيعي للمسلمين مع المجتمع الأوروبي في جوانب الحياة المختلفة، ودخولهم غمار الحياة والممارسة في المؤسسات المدنية المختلفة كمدارس ومعاهد أبنائهم، والتجمعات الثقافية المختلفة، والانشطة الاقتصادية والمالية، والوسائل الاعلامية المختلفة وغيرها. مما دعا هذا التفاعل المسلمين لإعادة النظر في طروحاتهم وفهمهم للمفاهيم والمواقف الاسلامية التي اتو بها من بلاد المنشأ، فكان لا بد منا وقفة ولا بدا من اعادة النظر.
 - الجيل الجديد "جيل الناشئين" الذي ولد ونشأ في المجتمعات الأوروبية والذي قام - وربما ما زال - بدور الوسيط بين المجتمعات الأوروبية "جيل الوافدين". حيث امتلك هذا الجيل الجديد، وبشكل أفضل من الجيل السابق، أدوات الفهم

والحوار الموضوعي لهذه المجتمعات بعيدا عن الارث التاريخي وغيره، وبعيدا عما يحمل الاباء من المواقف النمطية، السلبية عموا، عن المجتمعات الأوروبية وعن الانسان الغربي.

- الجو السياسي المنفتح نسبيا في الغرب، والذي ربما زاد انفتاحه على " الاقليات " الدينية والعرقية بعد ان تبين للغرب ان " رحيل" هذه الأقليات المهاجرة عن اوروبا لم يعد حلا ممكنا، وبعد ان استعصت هذه الاقليات على الذوبان بالطريقة التي تمنها الغربيين. هذا الجو السياسي المنفتح نسبيا، ولو كان اضطراريا، شجع المسلمون ونبههم الى الامكانيات والحقوق المتوفرة لهم إن هم اقتربوا بشكل أكبر من المجتمعات الأوروبية المحيطة بها.

- المزيد من تدهور أوضاع الكثيرين من بلاد العالم اعربي الاسلامي، مما لم يشجع الكثير من المسلمين على العودة للبلاد التي أتو منها للغرب. ولا شك أن هناك شريحة من هؤلاء المسلمين كان يحلم بأن يعود، ولو بعد حين لوطن المنشأ، إلا ان تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. والتعليمية وغيرها دفع كثير من هؤلاء الى تغيير في رغبتهم الاصلية فأثاروا البقاء في الغرب مما اضطرهم لإعادة ترتيب اوراقهم وبالتالي لطبيعة علاقاتهم بهذه المجتمعات الغربية.

- التنامي المستمر، وربما البطيء، لقدرات التجمعات الاسلامية المنتشرة في المدن الأوروبية، والتراكم الكمي من خلال السنين وفي الجوانب المختلفة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والقانونية وعلى رأسها التجانس، م سابقا لغياب او ضعف هذه الامكانيات والقدرات.

- تضافر جهود المسلمين من الاقليات الدينية والعرقية المختلفة، وخلال عدد من السنوات من اجل تحسين الشروط المعيشية لهذه الاقليات ومنها المسلمة، ومن أجل المطالبة بحقوقهم كأقليات تكون شريحة هامة من شرائح المجتمعات الأوروبية.

- تقدم الحثيث لأوروبا في طريق التقارب الأوروبي حيث قطعت الدول الأوروبية المختلفة شوطا واسعا في طريق الوحدة. وهذه الوحدة بالتالي دفعت المؤسسات الأوروبية للنظر في هوية كل من يعيش او ينتمي لهذه المجتمعات، سواء اللغة او الديانة او الثقافة وغيرها، وانسحب هذا بشكل طبيعي على التجمعات المسلمة التي عاشت وتجنست في هذه البلاد خلا عدة عقود من الزمن.³⁴

كل هذه الظروف والاسباب ادت بالبحث في قضية اندماج المسلمين في اوروبا.

3. مسلمو أوروبا والهوية: يمكن رد الكثير من المشكلات التي يعاني منها الكثير من المسلمين الذين يعيشون في اوروبا الى الصعوبات التكيف أو الاندماج في المجتمع الأوروبي، والى قلقهم في كيفية التوفيق بين هويتهم الاسلامية وبين الانتماء للمجتمع الأوروبي. ومن مظاهر هذه المشكلات طبيعة علاقة المسلم بالمجتمع الأوروبي، الخلاف والنزاع بين الاجيال داخل الاسرة الواحدة، بين الابوين الوافدين من جهة وبين الاولاد الذين ولدوا ونموا في الغرب.

وقد اشتدت حدة الصراع بين الانتماء للهوية الاسلامية بين الانتماء للمجتمع الأوروبي خاصة بعد أحداث 11 2001 سبتمبر عندما سألت المجتمعات الأوروبية وبدرجات مختلفة، عندما سألت مسلمو اوروبا- وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية - ان يحددوا موقفهم من الانتماء للمجتمع الأوروبي. ففي بريطانيا مثلا سئل المسلمين السؤال المربك وغير قابل للجواب " هل أنتم مسلمون ام بريطانيون؟ " وكذلك سئلوا مثل ذلك في البلاد الأوروبية الاخرى.

ويمكن الخروج من هذه الدائرة المعيبة أو من هذا الصراع بفهم طبيعة الهوية والانتماء. فالانتماء والهوية أمر معقد ومتعدد الجوانب والمستويات، ولم يعد الحديث عن الهوية وكأنها شيء مفرد وبعيد واحد، وانما أصبح الآن الحديث عن

هوية مركبة، حيث هناك جوانب متعددة وابعاد مختلفة للهوية والانتماء. ولتبسيط الامر يمكن ان نذكر ثلاث جوانب رئيسية للهوية:

- الهوية الدينية: وهي عند المسلم الأساس والمعتمد الأول، حيث يتلاقى من خلالها مع إخوانه في العقيدة في كل بلد وفي كل أرض.

- الهوية عرقية: حيث يعود الانسان في نشأته الأولى لأرض معينة او بلد معين كان يكون مثلا جزائريا او تونسيا... ويأتي مع هذه الهوية كل ما يميز هذا الانتماء العرقي من عادات وتقاليد محلية متمثلة في المأكل والمشرب والملبس واللغة واللهجة وغيرها من الظواهر الأخرى المميزة لبلد او ثقافة معينة. ومن هنا يأتي أيضا أحد جوانب قوة الاسلام أنه حيثما انتشر في الأرض فإنه احترم الثقافات المحلية وحافظ عليها بل احتفظ بها وتبناها في منظومته الاسلامية. ومن هنا فإننا نتحدث احيانا عن الثقافات الاسلامية المتنوعة والغنية.

- الهوية الاجتماعية: وهي ما يميز الروابط التي تربط الانسان بالمجتمع الذي حيا فيه حيث يؤثر فيه ويتأثر به وتعلق هذه الهوية بما يميز مجتمعا عن آخر كالعرف والتاريخ والقانون وطبيعة البنية الاجتماعية النظام التعليمي والخدمات المختلفة.³⁵

خاتمة:

تعددت آثار الهجرة على الامن المجتمعي سواء على المجتمع الأصلي او المجتمع المهاجر إليه من كل النواحي سواء على ثقافته او هويته او على اندماج المهاجرين ضمن المجتمعات الجديدة. وعلى اثر ذلك جاءت اهتمامات الباحثين بهذا الموضوع من الناحية الاجتماعية نظرا لارتباط الجانب الاجتماعي بعدة حقول اخرى كالاقتصاد والسياسة والجغرافيا، هذه الحقول بدورها تصب كلها في الامن القومي للدولة والحفاظ على حقها في البقاء وسيادتها.

الهوامش:

¹ ابن منظور، لسان العرب، (الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج 1)، ص ص 110، 117.

² ابن خلدون، مقدمة، (دار الرائد العربي، ط5، 1982)، ص 120.

³ خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، (دمشق، دار الأهلالي، ط1، 1999)، ص 49.

⁴ سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا الثنائي الحرج، (منشور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، 1997)، ص 18.

⁵ رنا عبد الحسن الكيتب، "تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف للمدة 1977-1997"، رسالة لاستكمال درجة الماجستير، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2002)، ص 30.

⁶ علي لبيب وآخرون، قاموس الجغرافيا (عربي فرنسي إنجليزي)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004 ط1)، ص 333

⁷ محمد رمضان، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية، على الرابط:

<http://etude40.fanbb.net/t880-topic>

⁸ فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة في إطار العلاقات الاورومغربية 1995/2010" رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر

3 كلية العلوم السياسية والاعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والامن، 2010/2011)، ص

⁹فايزة ختو، مرجع سابق، ص 35.

¹⁰نفس المرجع، ص 36.

¹¹نفس المرجع، ونفس الصفحة.

¹²نفس المرجع، نفس الصفحة.

¹³محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2010)، ص 50.

¹⁴فايزة بركان، آليات التحدي للهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير، (باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم

الحقوق، تخصص علم الاجرام والعقاب، 2011/2012)، ص 15.

¹⁵فايزة بركان، مرجع سابق، ص 16

¹⁶نفس المرجع، ص 17.

¹⁷حمدي شمبان، الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)، مركز الاعلام الامني، ص 4 على الرابط:

<http://maspolitiques.com/ar/index.php/edition/114-imiclandi>

¹⁸محمد رمضان، مرجع سابق، على الرابط:

<http://etude40.fanbb.net/t880-topic>

¹⁹ Barry Buzan, People, States and Fear: an Agenda for international security studies in the post-cold war Era, 2nd ed, Colorado: Lynne Rienner publishers, 1991, pp. 115-116.

²⁰ فايزة ختو، مرجع سابق، ص 59.

²¹نفس المرجع، ص 63.

²²نفس المرجع، ص 64.

²³Noha Mokhtar Fahmy Abdel Gawad Ashary, « Lack of Human Security: A Cause Of Irregular Migration, The Case of Egypt », THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO, DECEMBER/2008, P. 41

²⁴مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2013)، ص 57.

²⁵نفس المرجع، ص 267.

²⁶المرجع نفسه، ص 70.

²⁷رؤوف منصور، « الهجرة السرية من منظور الامن الانساني"، رسالة ماجستير، (سطيف: جامعة سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص حقوق الانسان والامن الانساني، 2013/2014) ص 145.

²⁸David T. Graham, « The People Paradox Human Movement and Human Security in Globalizing World », In , David T. Graham and Nana K. Poku, (eds), Migration, Globalisation, and Human Security. First published, Routledge, London and New York, 2000., P.195.

²⁹ أمحمد ماكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة"، مقال في، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن

العربي، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 05 .

³⁰ حيدر الجراح، " المسلمون في اوروبا ... قضايا الاندماج والعزلة"، على الرابط:

<http://annabaa.org/nbanews/2013/08/087.htm>

³¹عز الدين دخيل، "الإدماج والاندماج... الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات"، ندوة علمية، (جامعة تونس: المعهد العالي للتنشيط الشبابي

والتقافي ببنر الباي)، ص 07.

³²أمحمد ماكي، مرجع سابق، ص 05.

³³حيدر الجراح، " المسلمون في اوروبا ... قضايا الاندماج والعزلة"، على الرابط:

<http://annabaa.org/nbanews/2013/08/087.htm>

34 مأمون مبيض، مسلمو أوروبا: الاندماج والهوية، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/programs/religionandlife/2005/1/27/>

35 مأمون مبيض، مسلمو أوروبا: الاندماج والهوية، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/programs/religionandlife/2005/1/27/>